

المشهد السياسي

رئيسا الجمهورية والحكومة وقعا مرسوم أقدمية ضباط من دون وزير المال عون وبري: أزمة جديدة

فتح توقيع الرئيسين ميشال عون وسعد الحريري مرسوم منح أقدمية سنة لضباط «دورة عون» خلافاً جديداً بين رئيس الجمهورية والرئيس نبيه بري، خصوصاً أن المرسوم تخطى توقيع وزير المال علي حسن خليك، ما ينذر بأزمة سياسية جديدة بعد أسابيع على طي أزمة استقالة الحريري



بري: تخطى توقيع وزير المال مخالفة دستورية صريحة (هيلم الموسوي)

لم يُكتب لشهر العسل السياسي منذ تجديد التسوية وعودة الرئيس سعد الحريري عن استقالته أن يستمر طويلاً. ومع أن مرحلة الاستقرار القصيرة أنتجت اتفاقاً حول النفط، وثبتت الانتخابات النيابية في موعدها، إلا أن توقيع رئيس الجمهورية ميشال عون والحريري، قبل يومين، مرسوم منح أقدمية سنة لعدد من ضباط الجيش مما يسمّى «دورة عون»، ينذر بأزمة سياسية جديدة بين رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي نبيه بري.

وبعدما بدا أن التناغم بين عون وبري أثناء أزمة الحريري طوى صفحة التوتر بينهما، إلا أن توقيع رئيسي الجمهورية والحكومة المرسوم ينذر بعودة التوتر مجدداً،

عين التينة: المرسوم لن يمر مرور الكرام ولو أدى الى شكك حكومي

وبقوة، مع إصرار بري على رفضه جملة وتفصيلاً، وخصوصاً أن المرسوم الذي من المفترض أن ينشر اليوم لا يحمل توقيع وزير المال علي حسن خليل.

ومنذ وصوله إلى بعبداء، يصّر رئيس الجمهورية على منح ضباط «دورة عون» أقدمية سنة خدمة على زملائهم. ولاشهر مضت، بقي المشروع يناقش في اللجان النيابية مع إصرار بري والنائب وليد جنبلاط على رفضه. إلا أن رئيس الجمهورية أصّر عليه أخيراً. وبحسب مصادر وزارية متابعه، فقد وقع الحريري المرسوم السبت الماضي، وبعده وقع عون في غضون ساعة واحدة، ليكون أمراً واقعاً في بداية الأسبوع.

وتعود حكاية هؤلاء الضباط إلى نهاية الثمانينات، عندما طوّعت المدرسة الحربية التي كانت تحت سيطرة حكومة عون العسكرية دورتي ضباط عامي 1989 و1990.

ولدى خروج عون من بعبداء في 13 تشرين الأول 1990 إلى فرنسا، وحسم المعركة لمصلحة القوات السورية وجيش الشرعية الذي كان يقوده العماد إميل لحود، لم يسرحوا من الجيش ولم يتابعوا دوراتهم، واستمروا في تلقي الرواتب من الجيش، بالإضافة إلى الضمانات الحربية. وفي بداية كانون الثاني 1993، جرى ضمّ الدوريتين بمبادرة من لحود لإعادة لم شمل الجيش واحتضان الضباط العونيين، وأعيد هؤلاء لمتابعة الدراسة في المدرسة الحربية في السنة الثانية، ويقدر عددهم بـ 190 ضابطاً «فئة أولى» (من المسيحيين،

بحسب تسمية الأسلاك العسكرية)، و15 ضابطاً «فئة ثانية» (أي من المسلمين). وفي الوقت نفسه، قبل طلب 346 تلميذاً للدخول إلى الكلية الحربية في كانون الأول 1990، ولم يجر إدخالهم إلى الكلية حتى 4 كانون الثاني 1993 كتلاميذ سنة أولى، أي بعد أيام على إعادة تخرّج طلاب «دورة عون» في أول نيسان 1994، وبذلك يكون هؤلاء قد أمضوا في المدرسة الحربية حوالي 14 شهراً، أي أقل من سنتين دراسيتين في الكلية الحربية (السنة الدراسية 11 شهراً)، بينما تخرّجت الدورة التالية في أول آب 1995.

وبذلك يكون ضباط «دورة عون»، الذين تعرّضوا للتأخير نفسه الذي تعرض له زملاء لهم (لم يحصلوا على رواتبهم والضمانات الحربية مثلهم)، قد حصلوا تلقائياً على أقدمية سنة أشهر بالترقيات على زملائهم (بفعل المواعيد المحددة بالترقيات في بداية كانون الثاني أو بداية تموز)، بحيث تمت ترقيتهم إلى رتبة ملازم أول في بداية نيسان 1997، بينما تأجلت ترقية زملائهم حتى أول آب 1998، وهكذا دواليك. مصادر عين التينة أكدت لـ«الأخبار» أن بري شديد الانزعاج ممّا حصل، وخصوصاً في ما خصّ تخطي توقيع وزير المال، ويعتبر الأمر

مخالفة دستورية صريحة. وبحسب المصادر، فإن عون والحريري استندا إلى حالات سابقة لأقدميات على خلفية معارك عرسال والجردود جرى تجاوز توقيع وزير المال فيها، إلا أن الأخير لم يكن على علم بها، واكتشف الأمر أخيراً. وسبق لوزير المال أن وقع الأسبوع الماضي على ترقيات في قوى الأمن الداخلي وفي الأمن العام وفي أمن الدولة، وبالتالي فإن توقيعهم بحسب المصادر «ضروري دستورياً، كما أن الترقيات والأقدميات ترتب أعباء مالية، ووزير المال معني بهذا الأمر». وقالت إن «ما حصل سيترك تداعيات كبيرة. والرئيس بري لن

تقرير

استراتيجية الدفاع عن زياد عيتاني: عميك مسلوب الإرادة!

رضوان مرتضى

من 25 يوماً على توقيع الممثل المسرحي زياد عيتاني، المتهم بالتواصل والعمل لاستخبارات العدو الإسرائيلي، لكنه سيمثل لاستجوابه للمرة الأولى اليوم أمام قاضي التحقيق العسكري الأول رياض أبو غيدا. الأناظر

تجه إلى عيتاني الذي سيروي للقاضي، بحضور محاميه صليب الحاج، ماذا حصل معه فعلاً مع «المحرّك الأمني كولين فيانفي» التي تعمل لاستخبارات العدو الإسرائيلي، بحسب التسريبات الأمنية والقضائية. قد يؤكد المشتبه فيه وقد ينفي اعترافاته التي وردت في إفادته

الأولية أمام محققي جهاز أمن الدولة. وفي هذا السياق، تنقل المصادر أن واقعة التواصل مع استخبارات العدو ثابتة، لكن مخرج الدفاع سيكون من خلال التركيز على كون عيتاني «عميلاً مسلوب الإرادة». وسيستند في ذلك إلى أن المشتبه فيه كان يتعرض لابتراز للرضوخ

لطلبات مشغله. لكن قبل الخوض في غمار التحقيق، تتحدث مصادر الدفاع عن تجاوزات قانونية تحصل في التعامل مع الموقوف. إذ لم يُسمح لأحد من أفراد عائلة عيتاني بمواجهته. كذلك مُنع وكيله القانوني المحامي من رؤيته أيضاً. لم يُبرّر سبب منع المواجهة، وهذا ما خلق

ارتياباً لدى ذويه وفريق الدفاع. وبحسب المعلومات، فإن قاضي التحقيق العسكري أبو غيدا، كان قد أعطى أمره بمنع أي مواجهة مع عيتاني، رغم إصداره مذكرة توقيف بحقه. وتقول المصادر هنا إنه جرت مخالفة نص المادة 83 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، كاشفة أن مذكرة التوقيف صدرت